السعدون يقترح معاملة الأجانب ذات المعاملة للمواطن الكويتي عند طلبه تأشيرة دولهم

أحمد السعدون

تقدم رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون بالاقتراح بقانون بشأن منح سمات الدخول إلى الكويت لمواطني الدول الأجنبية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، ونص الاقتراح بقانون على الآتي:

سبق أن تقدمت مع بعض الأعضاء في فصول تشريعية سابقة باقتراح بقانون في شأن منح سمات الدخول إلى الكويت لمواطني الدول الأجنبية، من دون التمكن من نظر هذا الاقتراح بقانون، لذلك أعيد تقديم الاقتراح بقانون المرفق في شأن منح سمات الدخول إلى الكويت لمواطني الدول الأجنبية، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

-بعد الاطلاع على الدستور

-وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443هـ الموافق 15 نوفمبر 2021م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية،

-وعلى القانون رقم 17 لسنة 1959م في شأن إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له،

-وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى:يعامل مواطنو الدول الأجنبية عند طلبهم الحصول على سمات دخول إلى الكويت المعاملة ذاتها التي يعامل بها المواطن الكويتي عند طلبه الحصول على سمة دخول إلى هذه البلاد.

ويصدر مجلس الوزراء قرارا بالإجراءات المفروضة على مواطني كل دولة من هذه الدول مماثلة للإجراءات التي تفرضها هذه الدول على المواطن الكويتي مثل أخذ الصمات وغيرها.

المادة الثانية:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ولي العهد مشعل الأحمد الجابر الصباح

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن منح سمات الدخول إلى الكويت لمواطني الدول الأجنبية، ما يلي:

لقد فرضت بعض الدول الأجنبية إجراءات مشددة على مواطني بعض الدول قبل منحهم سمات دخول لدولها، ومن ذلك مثلا أخذ بصمات هؤلاء المواطنين وغير ذلك من إجراءات.

ولما كانت مثل هذه الإجراءات من أعمال السيادة لكل دولة، وكانت بعض الدول الأجنبية قد فرضت على مواطني دولة الكويت مثل هذه الإجراءات ومنها أخذ البصمات وغيرها قبل منحهم سمات دخول إلى تلك الدول، وكان من المناسب أن تقوم دولة الكويت بمعاملة مواطني تلك الدول بالمثل، فقد أعد هذا الاقتراح بقانون متضمنا النص على معاملة مواطني الدول الأجنبية عند طلبهم الحصول على سمة دخول إلى الكويت المعاملة ذاتها التي يعامل بها المواطن الكويتي عند طلبه الحصول على سمة دخول إلى هذه الدول.

كما نص أيضا على أن يصدر مجلس الوزراء قرارات بالإجراءات المفروضة على مواطني كل دولة من هذه الدول مماثلة للإجراءات التي تفرضها هذه الدول على المواطن الكويتي مثل أخذ البصمات وغيرها.

ونص الاقتراح بقانون في مادته الثانية (التنفيذية) على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

كما تقدم السعدون باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 25 لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

على أن تضاف إلى المادة الثانية من القانون رقم 25 لسنة 1974م المشار إليه فقرة ثالثة نصها كالتالي: -

المادة الثانية: الفقرة الثالثة:«ولا تعقد القروض المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة إلا بقانون، ولا يسري هذا الحكم على القروض المحلية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ذاتها».

رئيس الوزراء وجه باستعجال دراسة معاشات المتقاعدين والبديل الاستراتيجي

بوشهري: أُبلغت رسمياً بتجميد ووقف المعاشات الاستثنائية للوزراء والقياديين

جنان بوشهري

أعلنت النائبة جنان بوشهري أنها أبلغت رسمياً بأن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف أمر بتجميد ووقف قرار المعاشات الاستثنائية للوزراء والقياديين، ووجه باستعجال دراسة معاشات المتقاعدين على أن تكون شاملة للجميع، وتحفظ حقوق المتقاعد أيا كانت وظيفته ومنصبه، كما وجه أيضا باستعجال البديل الاستراتيجي.

سأقدم مذكرة بالملاحظات على القرار وكانت تمثل محور الاستجواب الذي أعلنت عنه

وأضافت بوشهري أنها تشكر لسمو الرئيس على هذه الخطوة والتوجيهات وتثمن تجاوبه فيما يخدم المواطنين، وتقديرا لهذه الخطوة ستقدم لسموه مذكرة بالملاحظات السياسية على القرار والأخطاء القانونية والعيوب الفنية التي وردت فيه، وكانت تمثل محور الاستجواب الذي سبق وأعلنت عنه.

بناء على ماذكره جوهر في إحدى المقابلات التلفزيونية في العام 2022

مرزوق الغانم يسأل رئيس الحكومة عن صحة دخول أموال عامة إلى حسابات شخصية لوزراء؟

مرزوق الغانم

وجه النائب مرزوق الغانم سؤالا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، جاء فيه: «ذكر الأخ الزميل العضو الدكتور حسن جوهر في مقابلة تلفزيونية بإحدى القنوات المحلية ومنشورة على موقع يوتيوب بتاريخ 11/ 9/ 2022 معلومات بالغة الأهمية والخطورة عن تحويل وزراء منهم وزراء حاليين "حينها" أموال عامة الى حساباتهم الشخصية».

وقال الغانم «ذكر الزميل أن لديه ملف بمبالغ مالية أكثر من 150 مليون دينار من المصروفات السرية دخلت في حسابات شخصيات ومسؤولين، وأن بحوزته مستندات ووثائق سُلّمت الى سمو رئيس مجلس الوزراء، وحيث أن الواقعة على هذا النحو تشكل جريمة مال عام»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ما هي الاجراءات التي قمتم بها عند تسلمكم المستندات التي ذكرها النائب الدكتور حسن جوهر؟

من هم الوزراء الحاليين او السابقين أو الشخصيات أو المسئولين الذين حولوا مبالغ مالية من المال العام الى حساباتهم الشخصية (بحسب ادعاءات الدكتور حسن جوهر في لقائه المسجل) ؟

وكم قيمة المبالغ التي حولوها الى حساباتهم؟ مع تزويدي بكشف بالمبالغ وتاريخ التحويلات وأسبابها.

ما هو السند القانوني إن وجد في تحويل المبالغ الى حساباتهم الشخصية؟ وهل يجري ضمن الممارسات المالية لمؤسسات الدولة القيام بتحويل مبالغ مالية من المال العام الى الحسابات الشخصية للمسؤولين الواقعة ضمن اختصاصاتهم المالية في شأن ادارة المرافق العامة؟، وفي حال عدم وجود سند قانوني للتحويل يرجى تزويدي بما اتخذ من إجراءات أوجبها القانون تجاه من تطاول على المال العام من الوزراء السابقين أو الحاليين أو غيرهم؟

اذا كانت الواقعة غير صحيحة يرجى تزويدي بالإجراءات التي تم التوصل من خلالها الى عدم صحة ما ذكره الأخ الزميل والتي تمت بالتنسيق مع الوزارات المعنية و البنوك، والاجراءات المتخذة حيال هذا الأمر، وارفاق المستندات الدالة.

منها 33 للجان الدائمة و32 للجان المؤقتة

65 تكليفا للجان البرلمانية خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر

أصدر مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر 65 تكليفا للجان البرلمانية التي شكلها المجلس منها "33" تكليفا للجان الدائمة بمعدل 51% و "32" تكليفا للجان المؤقتة بمعدل 49%. وتصدرت لجنة المرافق العامة قائمة تكليفات اللجان بعدد 17 تكليفا، تلتها لجنة تعزيز القيم بعدد 8 تكليفات، ثم لجنة الإسكان والعقار بعدد 7 تكليفات، ثم لجنتا شؤون التعليم والثقافة والإرشاد و شؤون البيئة والأمن الغذائي والمائي ولكل منهما 6 تكليفات، يليهما لجنة شؤون النفط بعدد 5 تكليفات، ثم لجان الشؤون الخارجية و الشؤون التشريعية والقانونية و الشؤون المالية والاقتصادية و المرأة والأسرة بعدد تكليفين لكل لجنة.

وجاءت لجان الداخلية والدفاع والميزانيات والحساب الختامي والشؤون الصحية والاجتماعية والعمل وحماية الأموال العامة وشؤون الشباب والرياضة وشؤون ذوي الإعاقة والتحقيق في توزيع القسائم الصناعية والتحقيق في طائرات الكراكال واليورفايتر بعدد تكليف واحد لكل منها.

وفيما يلي تكليفات مجلس الأمة للجان البرلمانية خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر:

المرافق العامة: "17 تكليفا"

- مناقشة مشروع ربط طريق الوفرة رقم "306" بالدائري السابع عبر برقان والمقوع وإزالة معوقات تنفيذه
- بحث ودراسة ومعالجة مشكلات منطقة المنقف مع الجهات المختصة
- أسباب تأخر تنفيذ مشروع متنزه الشيخ نواف الأحمد الصباح في منطقة الوفرة
- بحث موضوع استعجال إنشاء المدينة الطبية في مدينة صباح الأحمد السكنية مع الجهات المختصة
- بحث موضوع سرعة ربط مجرور الصرف الصحي والأمطار في مدينة صباح الأحمد السكنية مع أقرب محطة لها
- إنشاء أفرع لكليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في مدينة صباح الأحمد السكنية
- تطوير وصيانة الشوارع والطرق والميادين والجسور ودراسة المعوقات التي تعترضها
- متابعة أعمال وزارة الكهرباء والماء في توفير خدماتها بالمدن الجديدة
- تطوير قطاع البريد في الدولة
- دور الجهات الحكومية في صيانة المرافق العامة
- المحافظة على الأماكن والأسواق التراثية والتاريخية
- متابعة نظافة الشوارع والمدن والضواحي والوجهات البحرية وآلية عمل بلدية الكويت في هذا الشأن
- متابعة استدامة تخضير الحدائق والشوارع وتوفير الخدمات
- متابعة مشروع مدينة الحرير
- متابعة مشروع ميناء مبارك
- متابعة مشروع تطوير جزيرة فيلكا وسائر الجزر
- بحث موضوع منطقة جليب الشيوخ وبحث الحلول المناسبة للقضاء على المخالفات القانونية بها وتصحيح وضع المنطقة من الناحيتين الأمنية والحضارية

تعزيز القيم: "8 تكليفات"

- بحث ودراسة أسباب التفكك الأسري
- بحث ودراسة أسباب انتشار المخدرات ومدى توافر المراكز العلاجية والتأهيلية في الدولة
- بحث ودراسة أسباب ظاهرة التشبه بالجنس الآخر
- بحث ودراسة أسباب ظاهرة الربا في المؤسسات الحكومية
- بحث ودراسة أسباب ظاهرة الواسطة وما نتج عنها الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وضياع الحقوق
- بحث ودراسة أسباب ظاهرة الغش بأنواعه، ومنها الغش التجاري والغش في الاختبارات
- بحث ودراسة أسباب ظاهرة الرشوة وأسباب انتشارها في أجهزة الدولة
- بحث ودراسة أسباب ظاهرة العنف ومدى تأثيرها على الأمن الاجتماعي

الإسكان والعقار: "7 تكليفات"

- دراسة وبحث إمكانية إقامة مشروع غرب هدية السكني والتنازل عن أرض متنزه أبو حليفة إلى الرعاية السكنية
- متابعة تنفيذ وطرح مناقصات وعقود البنية التحتية لمشروع جنوب صباح الأحمد والتأكد من توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها
- دراسة وبحث إقامة مشروع جنوب القيروان وتخصيصه لصالح الرعاية السكنية
- بحث أفضل الحلول المستدامة للرعاية السكنية وسيولة بنك الائتمان وغيرها
- المعوقات أمام تنفيذ المدن والمناطق الحديثة والمستقبلية وأسباب تأخر الخدمات وتشغيل المرافق في المدن
- أسباب ارتفاع تكلفة البناء والأيادي العاملة والمعالجات اللازمة لتلافي هذه الارتفاعات
- أسباب تأخر تحرير أراضي الدولة الواقعة داخل الخط العمراني وتخصيصها للرعاية السكنية

شؤون التعليم والثقافة والإرشاد: "6 تكليفات"

- بحث الاستعجال في العمل على إنشاء أفرع لجامعة الكويت بالموقع المخصص لها في مدينة صباح الأحمد السكنية وتحديد الجدول الزمني لهذا المشروع مع جامعة الكويت والجهات المختصة
- التحقق من تجاوزات عمل المجلس التأسيسي لجامعة عبد الله السالم والآثار المترتبة على ذلك
- دراسة أسباب تدهور التعليم في المؤسسات التعليمية
- النظر في إجراءات تشكيل اللجان المتعلقة بالمناصب القيادية في جامعة الكويت
- أسباب إصدار قرار إيقاف الإيفاد للتخصصات الطبية إلى بعض الدول وإيقاف نقل التخصص ومقر الابتعاث في جامعات تلك الدول والآثار المترتبة على ذلك
- بحث ودراسة موضوع الجمع بين الدراسة والوظيفة

شؤون البيئة والأمن الغذائي والمائي: "6 تكليفات"

- مناقشة الوزير المختص والهيئة العامة للبيئة بخصوص الوضع البيئي الراهن
- بحث أمر تلوث الهواء والتربة والمياه مع الجهات الحكومية كافة
- بحث مشاريع نقطة الارتباط الكويتية المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة
- مناقشة أعضاء ديوان المحاسبة في التقارير التي أعدوها بشأن البيئة
- مناقشة مشروع إنتاج الطاقة من مصادر متجددة
- مناقشة كل ما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي مع الوزراء والجهات المعنية

شؤون النفط: "5 تكليفات"

- متابعة التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية
- بحث ودراسة ملف المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها
- بحث ودراسة التوسع في الصناعات النفطية
- بحث ودراسة ملف "خلق الاستثمارات الأجنبية"
- بحث ودراسة ملف تشجيع الاستثمار في الطاقة البديلة والمتجددة

المرأة والأسرة: "تكليفان"

- دراسة كل ما يتعلق بشؤون المرأة الكويتية وأبنائها وشؤون الأسرة والطفل بالإضافة إلى إحالة جميع المشاريع والاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمال بعض اللجان التي تتعلق بالمرأة والأسرة
- الوقوف على ظاهرة الطلاق لمعرفة أسبابها وإيجاد الحلول لتفاديها

الشؤون الخارجية: "تكليفان"

- متابعة الإجراءات والخطوات الحكومية تجاه حماية السيادة الوطنية وحفظ الثروات الطبيعية في حقل الدرة البحري.
- متابعة إجراءات الحكومة في الحفاظ على ثروات البلاد الطبيعية وسيادتها وبخاصة حقل الدرة والمساعي الخارجية في ترسيم الحدود البحرية مع الجانب الإيراني.

الشؤون التشريعية والقانونية: "تكليفان"

- الوقوف على حقيقة التعميم بأنه لا يتولى المناصب القيادية في البلاد سوى من يكون كويتياً بالتأسيس طبقاً للمادة الأولى من قانون الجنسية الكويتية
- بحث أسباب تأخر البت في الطعون لدى محكمة التمييز واستكمال ما تم إنجازه في المجلس المبطل الثالث والاستعانة به

الشؤون المالية والاقتصادية: "تكليفان"

- دراسة قضية ارتفاع الأسعار واستمرار موجة التضخم، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس خلال شهر
- بحث موضوع البطاقة التموينية ووضع آلية توزيع عادلة للأسر الكويتية وإمكانية إضافة سلع أخرى إلى البطاقة ووضع ضوابط لمنع خروجها من البلاد بالتعاون مع الجهات الأمنية والجمركية

الداخلية والدفاع: "تكليف واحد"

- دراسة ملف الأمن السيبراني وسياسة الحكومة بشأنه على أن ترفع اللجنة إلى المجلس تقارير دورية كل ستة أشهر بحد أقصى

الميزانيات والحساب الختامي: "تكليف واحد"

- دراسة النظام المالي المقترح من اللجنة المشكلة بين وزارة النفط ومؤسسة البترول ووزارة المالية والمتعلق بأسس التحاسب على عمليات استكشاف وانتاج وتسويق النفط الخام والغاز

حماية الأموال: "تكليف واحد"

- دراسة كل ما أثير حول شبهات التعدي على أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل: "تكليف واحد"

- بحث أسباب نقص الأدوية في الدولة

شؤون الشباب والرياضة: "تكليف واحد"

- متابعة المواضيع المتعلقة برياضة الدراجات الهوائية

شؤون ذوي الإعاقة: "تكليف واحد"

- متابعة تنفيذ الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والجهات الحكومية المختصة لأحكام القانون رقم "8" لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبحث الملاحظات والشكاوى المرتبطة به

توزيع القسائم الصناعية والحرفية والخدمية: "تكليف واحد"

- التحقيق في التجاوزات المتعلقة بتخصيص القسائم الصناعية والحرفية والخدمية سواء باستغلالها في غير ما خصصت له أو التنازل عنها أو تأجيرها من الباطن وغيرها.

طائرات الكاراكال واليوروفايتر: "تكليف واحد"

- التحقيق في عقدي طائرات الكاراكال واليوروفايتر